

المحاضرة السادسة: مفهوم ومظاهر وأسباب الفساد وانعكاساته.

الفساد:

روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة"، قيل يا رسول الله، كيف إضاعتها؟ قال: "إذا وسد الأمر إلى غير أهله"، وفي رواية له: "إذا أسند الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة". والله أعلم.

إن الفساد داء ينخر جسد المجتمع ويحول دون الإصلاح والتحديث ويعطل جهود التنمية ويخفض الاستثمار ويعرقل الاقتصاد، كما يضر من الجانب السياسي بما يسمى بالحكم الرشيد ويضعف الديمقراطية والمسؤولية الحكومية في غياب الشفافية والتضمينية.

فكم من دولة عجزت عن تحقيق أي نمو اقتصادي و اجتماعي بفعل استئراء الفساد بدواليب السلطة رغم توفر مقومات النمو أحيانا كالمواد الطبيعية.

وهو يضرب بالمؤسسات والمنشآت التي تلعب دورا أساسيا في تطور مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك بفعل غياب ضمان المنافسة الشريفة والشفافية المطلقة في المعاملات وانعدام المساواة.

وقد جعلت أغلب الدول والمنظمات العالمية من أهم أولوياتها مقاومة الفساد فأحدثت مؤسسات وأجهزة مختصة وسنت قوانين ذات طابع وقائي و كذلك ذات طابع أجري، و جعلت للمال العام حرقه كبيرة توجب على كل متصرف فيه صيانتة والحفاظ عليه، وأخضعت التصرف فيه إلى عدة إجراءات وإلى مراقبة من طرف أجهزة إدارية وقضائية وتشريعية. (دحيما لويزة، 2012، 103)

فهل يعلم الطالب أنه بإمكان الرشوة أن تسقط أمة كاملة وتمحيها من الوجود خاصة أنها السبب في نخر النسيج الأخلاقي للكثير من المجتمعات وأنها تنتهك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص، كما أنها فيروس يدمر ببطء سمو القانون الذي يعد أساس كل مجتمع متحضر وأنها من أسباب تعطل النمو في دول العالم إذ أنها تحرم المجتمعات من فوائد المنافسة الحرة والمفتوحة وهذا ما أدى إلى بروز اهتمام متزايد على المستوى الدولي، من خلال تبني العديد من التوصيات الدولية لتؤكد على أهمية التعاون في مكافحة هذه الانحرافات التي أصبحت تنخر اقتصاديات الدول المتقدمة والمتأخرة.

الجزائر على غرار دول العالم، يعاني فيها قطاع الإدارات العمومية أكثر من غيره من انتشار الممارسات اللاأخلاقية، وأهمها الرشوة، فكان بدل أن يكون عامل للإقلاع الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، ضيع على الجزائر العديد من فرص الإقلاع الاجتماعي والاقتصادي.

فالإدارة الجزائرية ملزمة وأكثر من أي وقت مضى بالبحث عن مستوى عال من النزاهة والشفافية من أجل التصدي ومكافحة هذه الانحرافات على مستوى الداخلي لفرض سمو القانون وعلى المستوى الخارجي الذي يعرف رغبة الجزائر للانضمام للنظام الدولي الجديد. (منقول)

مفهوم الفساد:

جاء تعريف الفساد Corruption في قاموس العلوم الاجتماعية الأمريكي بأنه: استغلال السلطة للحصول على منفعة أو فائدة أو ربح لصالح فرد أو جماعة أو طبقة عن طريق انتهاك حكم القانون أو الخروج على معايير السلوك الأخلاقي الرفيع. (Could J & Kolb, 1964,142) (الشيخلي، 2006، 349)

اختلفت التفسيرات في معنى الفساد، فيرى (الجر، 1973) أن الفساد في اللغة معناه التلف والعطب فيقال فسد الشيء أي تلف وعطب، ويفسّد بالضم وكذلك يقال فساداً فهو فاسد، وفسد نفسه والمفسدة هي ضد المصلحة وكذلك تعني مفردة فسّد ضد صلح. (الخنق، 2006، 13)

ويرى (الشطي وآخرون، 2004) أن الفساد خروج عن القانون والنظام بمعنى عدم الالتزام بهما أو استغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح خاصة سياسية اجتماعية اقتصادية لفرد أو لجماعة معينة. بينما يراه بأنه صورة لا أخلاقية وعمل غير قانوني يقوم به الشخص الذي يمارسه بقصد الحصول على منفعة شخصية، وترجع ممارسة الفساد إلى عدم استقامة ذاتية لمثل هذا الشخص، وبالتالي فهو انتهاك لقيم الفرد وقيم المجتمع الذي يمارس ضده هذا السلوك. (مصلح، 1998، 48)

أما منظمة الشفافية الدولية فقد عرفت الفساد بأنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية.

وهكذا نجد أن التعاريف لمفهوم الفساد تتعدد وتختلف، ولعل ذلك الاختلاف راجع لسببين:

الأول:

عدم اتفاق الباحثين على أي نوع من أنواع السلوك الذي ينبغي إدراجه أو استبعاده من مفهوم الفساد.

الثاني:

اختلاف الثقافة من بلد لآخر وكذا القوانين والأعراف الاجتماعية التي تجيز سلوكيات معينة فاسدة في نظر بلدان أخرى. (النجار، 2010، 3)

ويذكر (الشطي وآخرون، 2004) أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للعام 2003 فقد اختارت كذلك ألا تعرف الفساد تعريفاً فلسفياً أو وصفيّاً، بل انصرفت إلى تعريفه من خلال الإشارة إلى الحالات التي يترجم فيها الفساد إلى ممارسات فعلية على أرض الواقع ومن ثم القيام بتجريم هذه الممارسات، وهي:

الرشوة بجميع وجوهها وفي القطاعين العام والخاص والاختلاس بجميع وجوهه، والمتاجرة بالنفوذ، وإساءة استغلال الوظيفة وتبييض الأموال والرشا غير المشروع وغيرها من أوجه الفساد الأخرى. (مصلح، 1998، 49)

أما الفساد وفقاً للبنك الدولي فإنه إساءة استخدام السلطة العامة لأجل الفائدة الشخصية.

(شامية، 2007، 16)

مظاهر الفساد الاداري:

الفساد من حيث مظهره يشمل أنواع عدة منها حسب رأي (يوسف، 2007، 18-19)

أ. الفساد السياسي:

ويتعلق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسات السياسية) في الدولة.

ومع أن هناك فارق جوهري بين المجتمعات التي تنتهج أنظمتها السياسية أساليب الديمقراطية وتوسيع المشاركة، وبين الدول التي يكون فيها الحكم شمولياً ودكتاتورياً، لكن العوامل المشتركة لانتشار الفساد في كلا النوعين من الأنظمة تتمثل في نسق الحكم الفاسد (غير الممثل لعموم الأفراد في المجتمع وغير الخاضع للمساءلة الفعالة من قبلهم) وتتمثل مظاهر الفساد السياسي في: الحكم الشمولي الفاسد، وفقدان الديمقراطية، وفقدان المشاركة، وفساد الحكام وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد و تفشي المحسوبية.

ويرى (معوض، 1987) أن الفساد السياسي هو السلوك القائم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام، سواء كان شغل هذا المنصب يتم بالانتخاب أو بالتعيين في سبيل تحقيق مصلحة خاصة، سواء كانت مصلحة شخصية مباشرة تتعلق بشاغل المنصب أو عائلية أو طائفية أو قبلية، وسواء كانت هذه المصلحة تتعلق بمكاسب مادية أم غير مادية وذلك من خلال استخدام إجراءات أو الاتجاه إلى تعاملات تخالف الشرعية القانونية. (الحناق، 2006، 19).

ب. الفساد المالي:

ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات، ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحابة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية. (مصلح، 1998، 61)

ج. الفساد الإداري:

ويتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية التي لا ترقى للإصلاح وسد الفراغ لتطوير التشريعات والقوانين التي تغتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار.

وهنا تتمثل مظاهر الفساد الإداري في: عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي.

والواقع أن مظاهر الفساد الإداري متعددة ومتداخلة وغالباً ما يكون انتشار أحدها سبباً مساعداً على انتشار بعض المظاهر الأخرى.

د. الفساد الأخلاقي:

والمتمثل بمحمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته، كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون إذن إدارته، أو أن يستغل السلطة لتحقيق مآرب شخصية له على حساب المصلحة العامة أو أن يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي الذي يسمى (المحاباة الشخصية) دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة.

هـ. الفساد الاجتماعي:

أن الفساد الاجتماعي هو الفساد الذي يؤثر في قيم العمل، فيؤدي إلى إضعاف قضية الحوافز والمنافسة الشريفة في العمل، حيث أنه بطبيعته القاتلة يثبط عزيمة المنتجين والعاملين الجادين، إضافة إلى أنه يجعل أغلب الإدارات متثاقلة وأقل فعالية في منح الحوافز نتيجة تغلغل الفساد فيها، الأمر الذي يلغي معه الجدوية في العمل. ويضرب الفساد كذلك أخلاقيات العمل والقيم الاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى شيوع حالة ذهنية لدى الأفراد تبرر الفساد وتجد له من الذرائع ما يبرر استمراره، الأمر الذي يساعد على اتساع نطاق مفعوله في الحياة اليومية من خلال الممارسات التدريجية للرشوة والعمولة والسُمسرة التي تكون قد أصبحت جزءاً من ممارسات الحياة اليومية، حيث يغير الفساد من سلوك الفرد الذي يمارسه ويدفعه إلى التعامل مع الآخرين بدافع المادية والمصلحة الذاتية والإخلال بكل قواعد العمل وقيمه، دون مراعاة لقيم المجتمع التي تتطلب منه النظر إلى المصلحة العامة.

(مصلح، 1998، 64)

ويعتبره (داود، 2003) أخطر آفة اجتماعية يخلف وراءه جملة من الأسباب التي تعطي الفساد بكل أبعاده سبيلاً للنفاذ إلى المجتمعات التي يغزوها، ويكون هو الأساس لكل أشكال الفساد الأخرى، ومحاور الفساد الاجتماعي يتحدد بفضائح كبار مسؤولي الدول الأخلاقية وظهور شبكات الرقيق الأبيض واستغلال الأطفال في الأعمال اللاأخلاقية.

وأكدت البحوث أن تصرفات الفرد المستقبلية يحددها نوع العلاقات الاجتماعية (فالأمانة، الإخلاص، الحرص، السلوك الاجتماعي) التي تحيط بنشأة الفرد هي التي تؤثر عليه. (الخنق، 2006، 16)

أما (أبو دية، 2004، 5) فقد بين أن هذا النوع من الفساد يؤدي إلى انهيار القيم الأخلاقية القائمة على الصدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وغيرها، ويسهم في انتشار عدم المسؤولية والنوايا السلبية لدى الأفراد في المجتمع، ويؤدي كذلك إلى انتشار الجرائم بسبب غياب القيم وعدم تكافؤ الفرص.

ويعمق الفساد الشعور بالحق تجاه السلطة من قبل المتضررين ويزيد من نسبة الفقراء ويزيد الظلم الواقع على النساء والأطفال ويؤدي إلى التراجع في تقديم الخدمات الأساسية الصحية والتعليمية.

و. الفساد الاقتصادي:

تري (أولسون، 2000) أن انعدام المبادئ والأخلاق والعدالة وتفاقم الرشوة، والعمولة تتدهور الاقتصاديات في ظل فسادها يؤدي ذلك إلى انتشار آفة الفقر.

وحدد خبير البنك الدولي (د. ديفيد جولد، ود. خوزيه أمارودبسي) آثار الفساد الاقتصادي على الدول النامية، لأن بعض المجتمعات استطاعت التغلب على الفساد إلا أنه الظاهرة ما زالت تتفاقم في الدول الأكثر فقراً ومعاناة من ضنك العيش، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات اقتصادية في تلك الدول مخالفة لمتطلبات الواقع الفعلي وبذلك تسود الفوضى كل مظاهر الحياة.

كذلك يرى (جونسون، 2009، 43) أن الفقر قد يجلب آفة الفساد للمجتمعات فيقول أن بعض البلدان تبقى فقيرة لأنها فاسدة، ويضيف أن العكس هو صحيح أيضاً بأن هذه البلدان تعاني من فساد مكثف لأنها فقيرة. ومن أبرز الجرائم الاقتصادية جريمة (غسل العملة) بشكل واسع وأصبحت ظاهرة تؤخذ بالحسبان لما لها من أثر على اقتصاديات الدول واهتمت الكثير من المنظمات الحكومية وغير الحكومية بهذه الجريمة وتعد من أهم صور الجريمة المنظمة. (الخنق، 2006، 18)

ومن آثار الفساد على الجانب الاقتصادي، أيضاً أنه يغير المعايير التي تحكم إبرام العقود، حيث أن التكلفة والجودة وموعد التسليم وغيرها من المعايير المشروعة هي التي تحكم إبرام العقود في الظروف العادية، ولكن في ظل الفساد يصبح المكسب الشخصي لكبار المسؤولين عاملاً مهماً في إبرام العقود ويقلل من أهمية المعايير الأخرى كالتكلفة والجودة وموعد التسليم، وهذا يؤدي إلى اختيار مقاولين أو موردين أقل كفاءة وإلى شراء سلع أقل جودة. (مصلح، 1998، 63)

أسباب الفساد الإداري انعكاساته:

للفساد أسباب وانعكاسات عديدة يمكن ملاحظتها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، على أن هذا لا يعني أن الفساد مقتصر على وجود هذه العوامل الثلاث حسب رأي (شامية، 2007، 22-25) ولكن لأغراض البحث العلمي ولأهمية هذه العوامل في بنية وتكوين المجتمع يمكن رصد هذه الأسباب:

1. فيما يتعلق بالجوانب والأسباب السياسية الملازمة لظاهرة الفساد، يمكن القول أن عدم وجود نظام سياسي فعال يستند إلى مبدأ فصل السلطات وتوزيعها بشكل أنسب تعد أحد الأسباب الرئيسية لأسباب الفساد.

وهناك عامل آخر تتعلق بمدى ضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة الذي يمكن أن تسهم في تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي ذلك أن شيوع حالة الاستبداد السياسي والدكتاتورية في العديد من البلدان يسهم بشكل مباشر في تنامي هذه الظاهرة، وكذلك عدم استقلالية القضاء وهو أمر مرتبط أيضاً بمبدأ الفصل بين السلطات، وهناك عامل آخر يمكن أن يسهم في تفشي ظاهرة الفساد متمثل بقلة الوعي (الوعي السياسي) وعدم معرفة الآليات والنظم الإدارية التي تتم من خلالها ممارسة السلطة.

وهو أمر يتعلق بعامل الخبرة والكفاءة لإدارة شؤون الدولة.

ويرى (العبيدي، 2010، 12) أن الأسباب السياسية هي غياب الحريات والنظام الديمقراطي ضمن مؤسسات المجتمع المدني وضعف الإعلام والرقابة.

2. العوامل الاقتصادية منها غياب الفعالية الاقتصادية في الدولة ذلك أن أغلب العمليات الاقتصادية هي عبارة عن صفقات تجارية مشبوهة أو ناتجة عن عمليات مفسدة يحتل الفساد المالي فيها حيزاً واسعاً، وهو ما سينعكس بصورة أو بأخرى على مستوى وبنية الاقتصاد الوطني.

3. العوامل الاجتماعية كارتفاع مستوى الجهل والتخلف والبطالة حيث يشكل عامل حاسم في تفشي ظاهرة الفساد ذلك أن قلة الوعي الحضاري ظلت ملازمة أو ملتزمة بالرشوة.

كما أن ضعف الأجور والرواتب تتناسب طردياً مع ازدياد ظاهرة الفساد، ويضيف (العبيدي، 2010، 12) الأسباب الإدارية والتنظيمية التي تكون من أسباب الفساد وتمثل في الإجراءات المعقدة البيروقراطية وغموض التشريعات وتعددتها أو عدم العمل بها وضمن المنظمة لعدم اعتمادها على الكفاءات الجيدة في كافة الجوانب الإدارية.

ويرى (مصلح، 1998، 58، 59) أن غياب سيادة القانون وضعف الجهاز القضائي وعدم قدرته على تنفيذ الأحكام وضعف الإرادة والنية الصادقة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد وعدم اتخاذها إجراءات صارمة، وقائية أو علاجية عقابية بحق عناصر الفساد وضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها وضعف دور وسائل الإعلام ومحدودية الحريات التي تتمتع بها هذه الوسائل في الكشف عن قضايا الفساد إضافة إلى ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات المتخصصة بمحاربة الفساد، وكذلك يرى أن فرص انتشار الفساد تزداد في البلدان التي تمر في مراحل انتقالية، حيث تشهد هذه البلدان ظروفاً خاصة سواء كانت سياسية مثل الانتقال من مرحلة الاحتلال إلى مرحلة الدولة أو ظروفاً اقتصادية مثل التحول من نظام اقتصادي إلى آخر أو ظروفاً اجتماعية والتي تتأثر بالظروف السياسية بشكل كبير.